

## عرض عام

أعلنت مجموعة من زعماء العالم اجتمعت في مدينة دافوس السويسرية في يناير 2008 "حالة طوارئ إنمائية"، وأصدروا دعوة إلى العمل لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة لمساعدة العالم على العودة إلى المسار المؤدي إلى تحقيق هذه الأهداف. في منتصف الطريق حتى عام 2015، يحتاج المجتمع الدولي إلى إعادة الالتزام بالأهداف الإنمائية ومضاعفة الجهود الرامية إلى تحقيقها. إن الاهتمام الدولي وسلسلة الاجتماعات المزمنة الرفيعة المستوى ذات الصلة بنقطة منتصف المدة المحددة لبلوغ الأهداف الإنمائية يجعلان عام 2008 سنة حاسمة الأهمية لبناء قوة دفع أقوى وأوسع نطاقا نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة – لجعل نقطة منتصف المدة نقطة تحول بالنسبة للأهداف الإنمائية.

ومع أن بلدانا نامية كثيرة تبرز تقدما رائعا نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة، فإن بلدانا كثيرة أخرى تتخلف عن الركب. وعلى أساس الاتجاهات السائدة حاليا، ستقصر غالبية البلدان عن تحقيق معظم هذه الأهداف. ومع ذلك، لا تزال هذه الأهداف قابلة للتحقيق بالنسبة لمعظم البلدان، إذا بذلت جهود أقوى من جانب البلدان نفسها ومن جانب شركائها في التنمية – بروح المسؤولية المتبادلة عن هذه الأهداف التي تم الالتزام بها في مدينة مونتيري المكسيكية، في عام 2002.<sup>1</sup> ويظهر تقييم الوضع عند منتصف المدة المحددة لبلوغ الأهداف الإنمائية وجود حاجة واضحة ملحة إلى إسراع خطى التقدم وجعله أكثر إشراكا. وتتيح الاجتماعات الدولية الرفيعة المستوى المزمع عقدها في عام 2008 فرصة للاتفاق على الأولويات، بما في ذلك إمكانية تحديد معالم رئيسية مؤقتة نحو تحقيق الأهداف من أجل تركيز العمل وقياس التقدم المحرز.

واستفادة من نتائج مؤتمر بالي المعني بتغير المناخ، سيكون عام 2008 أيضا سنة هامة لإحراز تقدم في برنامج العمل الخاص بتغير المناخ. إذ يؤكد الهدف الإنمائي السابع على الصلات الوثيقة بين التنمية واستدامة البيئة. ويعتبر ضمان استدامة البيئة أمرا هاما لتحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى ومواصلة النمو والتنمية الطويلة الأمد. ذلك أن تغير المناخ وفقدان وتدهور الموارد الطبيعية ينطويان على احتمال حدوث انتكاسة حادة في المكاسب الإنمائية التي تحققت بشق الأنفس في الماضي والحد من آفاق المستقبل. وستكون البلدان النامية أشد البلدان معاناة من ذلك، وأقلها قدرة على التكيف. وكما أشار رئيس البنك الدولي روبرت بي زوليك في مؤتمر بالي، فإن "تغير المناخ يشكل تحديا إنمائيا واقتصاديا واستثماريا، وليس مجرد مشكلة بيئية.... وتعتبر معالجة مشكلة تغير المناخ دعامة حاسمة الأهمية في برنامج عمل التنمية".<sup>2</sup>

يتناول هذا التقرير التحديين المترابطين المتعلقين بالتنمية واستدامة البيئة. فهو يقيم التقدم المحرز والأولويات في برنامج العمل الخاص بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة. كما يقيم تحدي استدامة البيئة ومدلولاته بالنسبة للبلدان النامية، ويرصد التقدم المحرز على المستويين الوطني والعالمي للتصدي لهذا التحدي. واستنادا إلى هذا التقييم، يضع التقرير برنامج عمل متكامل للتنمية يتسم بالإشراك والاستدامة.

## الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة عند نقطة منتصف المدة:

تقدم هام،

ومع ذلك تبقى تحديات صعبة

## تخفيض أعداد الفقراء: تقدم قوي ولكنه غير متساو.

أولاً، الأنباء السارة. العالم يمضي على المسار المؤدي إلى تحقيق الغاية الأولى في إطار الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة – تخفيض أعداد الفقراء المدقعين إلى النصف فيما بين عامي 1990 و2015. ويرجع معظم هذا النجاح إلى الطفرة الرائعة في النمو الاقتصادي. إذ قلما نما الاقتصاد العالمي والبلدان النامية بأسرع مما حدث ولفترة مستمرة. وقد بلغ متوسط النمو في البلدان النامية أكثر من 7 في المائة في السنوات الخمس الماضية. وهبط عدد الفقراء المدقعين – الذين يعيشون على أقل من دولار واحد يوميا – في البلدان النامية بحوالي 278 مليون شخص فيما بين عامي 1990 و2004، ويرقم مذهب بلوغ 150 مليون شخص في السنوات الخمس الأخيرة من تلك الفترة. ويبدو الانخفاض الكبير في العدد المطلق للفقراء أكثر روعة نظرا لأنه تحقق على الرغم من زيادة أعداد السكان في البلدان النامية بحوالي 1 بليون نسمة فيما بين عامي 1990 و2004. وقد تحقق أكبر انخفاض في أعداد الفقراء في المناطق التي حققت أقوى معدلات النمو. فمناطق شرق آسيا، التي كانت أسرع المناطق نمواً، حققت بالفعل الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة. كما شاركت مناطق أخرى في ارتفاع معدل النمو الاقتصادي وتخفيض أعداد الفقراء.

ومع ذلك، لم يكن النمو متساوياً، حيث تخلفت بلدان كثيرة عن الركب، خاصة في منطقة أفريقيا. إذ بينما سيحقق الغاية الأولى في إطار الهدف الأول من الأهداف الإنمائية وهو تخفيض أعداد الفقراء على المستوى العالمي، فمن المحتمل أن تقصر منطقة أفريقيا جنوب الصحراء كثيراً عن بلوغ هذا الهدف. وقد حدث انتعاش مشجع جدا للنمو في المنطقة. إذ نما حوالي 18 بلدا تدار اقتصاداتها بصورة أفضل بمعدل متوسط بلغ حوالي 5.5 في المائة على مدى السنوات العشر الماضية. ولكن نفس العدد تقريبا من بلدان المنطقة، أي حوالي 20 بلدا تأثر معظمها بالصراعات، ظلت أسيرة معدلات نمو منخفضة، بلغت في المتوسط حوالي 2 في المائة فقط. وحتى فيما بين البلدان الأسرع نمواً، تمكنت قلة فقط، هي البلدان الغنية بالموارد بصورة رئيسية، من تحقيق النمو الذي تراوح بين 7 و 8 في المائة واللازم لتحقيق تأثير

<sup>1</sup> انبثقت الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة عن إعلان الألفية الذي اعتمده 189 بلدا في قمة الألفية التابعة للأمم المتحدة، التي عقدت في نيويورك في عام 2000. أما ميثاق مونتيري للمسؤولية المتبادلة (الذي يعرف أيضا بإجماع مونتيري) فقد انبثق عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية من أجل التنمية، الذي عقد في مدينة مونتيري المكسيكية في عام 2002.

<sup>2</sup> Robert B. Zoellick، خطاب أمام مؤتمر تغير المناخ التابع للأمم المتحدة، الذي عقد في مدينة بالي الإندونيسية في 12 ديسمبر 2007.

جدي في الفقر وبلوغ الغاية الأولى في إطار الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة. وفي منطقة أفريقيا، وكذلك في مناطق أخرى، كان التقدم في تخفيض أعداد الفقراء أبطأ ما يكون في الدول الهشة (الضعيفة اقتصاديا). والواقع أن معدل انتشار الفقر المطلق، بشكل عام، ارتفع في هذه المجموعة من البلدان. والدول الهشة، التي تعصف بها الصراعات ويعيقها ضعف نظام إدارة الحكم وضعف القدرات، تضم حوالي 19 في المائة من سكان البلدان المنخفضة الدخل ولكنها تضم أكثر من ثلث فقراء تلك البلدان. وعالميا، لا يزال حوالي 1 بليون شخص يعيشون في فقر مدقع. وباستثناء الصين، فإن أعداد الفقراء المدقعين هبطت فيما بين عامي 1990 و2004 بمعدل أصغر كثيرا بلغ 32 مليون شخص.

**أهداف التنمية البشرية: قصور أخطر كثيرا.** أحرز تقدم ملحوظ في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة ذات الصلة بالتنمية البشرية، ولكن مخاطر القصور عن بلوغ هذه الأهداف أكبر كثيرا من مخاطر القصور عن تحقيق الهدف المتعلق بفقر الدخل. ومرة أخرى، لنبدأ أولا بالأبناء السارة. في منتصف الطريق حتى عام 2015، زاد عدد الأطفال المنتظمين في المدارس بحوالي 40 مليون طفل آخرين؛ وانخفض التفاوت بين الجنسين في المرحلتين الابتدائية والثانوية بنسبة 60 في المائة؛ ويظل 3 ملايين طفل آخرين على قيد الحياة كل سنة؛ ويتم سنويا إنقاذ حياة مليوني شخص عن طريق التحصين باللقاحات؛ ويحصل الآن مليون شخص على علاج من مرض الإيدز. ومع ذلك فإن حوالي 75 مليون طفل في سن الالتحاق بالمدارس الابتدائية لا يزالون غير منتظمين في المدارس؛ وتموت 10,000 امرأة كل أسبوع من مضاعفات الحمل والولادة القابلة للعلاج؛ ويموت أكثر من 190,000 طفل دون سن الخامسة كل أسبوع بسبب المرض؛ ويوجد أكثر من 33 مليون شخص مصابين بفيروس نقص المناعة المكتسب، ويموت أكثر من مليوني شخص سنويا نتيجة الإصابة بمرض الإيدز؛ ويموت أكثر من 1 مليون شخص كل عام بسبب الملاريا، وهو مرض يمكن الوقاية منه، من بينهم طفل كل 30 ثانية؛ ويفتقر حوالي نصف البلدان النامية إلى خدمات الصرف الصحي الأساسية.

على الرغم من التقدم المحرز، فإنه من غير المحتمل على أساس الاتجاهات الحالية أن تتحقق معظم الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة ذات الصلة بالتنمية البشرية على المستوى العالمي. وبينما ستحقق بعض المناطق بعضا من هذه الأهداف، فإن من المحتمل أن منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، وفي بعض الحالات منطقة جنوب آسيا، ستقصر بصورة خطيرة عن بلوغ هذه الأهداف. وتبدو الآفاق أشد وخامة في مجال الصحة، حيث يحتمل أن يحدث قصور كبير على المستوى العالمي وفي عدة مناطق في تخفيض معدلات وفيات الأطفال والأمهات بنسبة الثلثين ونسبة الثلثة أرباع على التوالي، وتخفيض أعداد من لا يحصلون على خدمات الصرف الصحي الأساسية بنسبة النصف (يتم إحراز تقدم أكبر في الهدف المرتبط بذلك وهو تخفيض أعداد من لا يحصلون على مياه مأمونة بنسبة النصف). وبينما أحرز تقدم كبير في تخفيض معدلات سوء تغذية الأطفال، فمن المحتمل حدوث قصور عن بلوغ هدف تخفيض معدل انتشار سوء التغذية بنسبة النصف، خاصة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء ومنطقة جنوب آسيا. وقد أظهر معدل انتشار فيروس نقص المناعة المكتسب بعض الانخفاض في أفريقيا ولكنه ارتفع في بعض المناطق الأخرى، وإن كان من مستويات أصغر كثيرا مما هي في منطقة أفريقيا. ولا يزال معدل الوفيات بسبب الملاريا مرتفعا ولكن عدم توفر البيانات يجعل من الصعب رصد معدلات انتشارها بمرور الوقت.

تبدو الآفاق أكثر إشراقا في مجال التعليم. إذ لا يحتمل أن يحقق العالم هدف الإتمام الشامل للمرحلة الابتدائية، على الرغم من أنه سيقرب من ذلك. غير أنه من المحتمل حدوث قصور كبير عن بلوغ الهدف في منطقتي أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا. ويبدو أن هدف إزالة التفاوت بين الجنسين في المرحلتين الابتدائية والثانوية قابل للتحقيق بحلول عام 2015، غير أنه من المحتمل أن تقصر منطقة أفريقيا جنوب الصحراء عن بلوغ هذا الهدف. أما آفاق تحقيق المساواة بين الجنسين في مرحلة التعليم العالي والأهداف الأخرى ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين فإنها أقل إشراقا. ويعكس القصور الإقليمي في منطقتي أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا جزئيا القاعدة الأكثر انخفاضاً التي بدأتها منها.

**الآفاق العامة: تحديات صعبة، ولكن هناك مبررات للأمل.** باختصار، بينما أحرزت بلدان كثيرة تقدما رائعا، فإن معظم البلدان تقف حاليا خارج المسار المؤدي لتحقيق معظم الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة، إضافة إلى أن الدول الهشة متخلفة عن الركب بصورة شديدة الخطورة. على مستوى المناطق، تتخلف منطقة أفريقيا جنوب الصحراء عن الركب بالنسبة لجميع الأهداف الإنمائية، بما في ذلك الهدف الأول الخاص بتخفيض أعداد الفقراء. وتتخلف منطقة جنوب آسيا عن الركب بالنسبة لمعظم الأهداف الخاصة بالتنمية البشرية، على الرغم من أنها يحتمل أن تحقق الهدف الخاص بتخفيض أعداد الفقراء. بعد أن بلغ العالم بالفعل نقطة منتصف الطريق، يبدو أن استعادة الأرض المفقودة فيما يتعلق ببعض الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة مهمة صعبة. والواقع أنها تمثل تحديا هائلا. ولكن تحقيق تقدم سريع أمر ممكن. ذلك أن نجاح البلدان والمناطق الأفضل أداء يعتبر مصدرا للإلهام ويعطي أسبابا للأمل. أحد الأمثلة على ذلك هو إنجاز فينتنام في مجال تخفيض معدل الفقر من حوالي 58 في المائة في عام 1993 إلى 16 في المائة في عام 2006. وحتى في كثير من البلدان المتخلفة عن الركب، بما في ذلك بلدان في أفريقيا، فإنه يجري إحراز تقدم. ويعتبر تعزيز النمو الاقتصادي في عدد من البلدان الأفريقية هاما بشكل خاص. فقد حققت بعض البلدان الأفريقية في الآونة الأخيرة نتائج رائعة: على سبيل المثال، غانا وموزامبيق وتنزانيا وأوغندا في مجال إسراع ختى النمو وتخفيض أعداد الفقراء؛ وملاوي في مجال تحقيق نجاح خاص في زيادة الإنتاجية الزراعية؛ وغانا وكينيا وتنزانيا وأوغندا في مجال زيادة معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية؛ والنيجر وتوغو وزامبيا في مجال مكافحة الملاريا؛ والسنغال وأوغندا في مجال زيادة إمكانية الحصول على المياه والصرف الصحي؛ والنيجر في مجال تشجيع إعادة التشجير؛ ورواندا في مجال تحقيق انتعاش رائع في أعقاب انتهاء الصراع. ويحتاج هذا التقدم إلى تسريع خطاه وتوسيع نطاقه – عبر مختلف الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة، وعبر البلدان المختلفة، وعبر السكان داخل البلدان.

#### التنمية واستدامة البيئة: مرتبطتان ارتباطا عضويا

يتوازى إلحاح الحاجة إلى إجراءات لتسريع ختى التقدم وتوسيع نطاقه من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية مع إلحاح الحاجة إلى إجراءات لمكافحة تغير المناخ الذي يهدد رفاهية جميع البلدان، ولكن بشكل خاص رفاهية البلدان الفقيرة والفقراء. ذلك أن التنمية واستدامة البيئة تعتبران هدفين متكاملين بصورة أساسية (وإن كان يبدو في الأمد القصير أن هناك مفاضلة بينهما). فاستدامة البيئة جوهرية لاستمرار النمو

الاقتصادي وتخفيض أعداد الفقراء. كما أنها تحدث آثارا إيجابية على أهداف التنمية البشرية – نواتج الرعاية الصحية والتغذية والتعليم. والنمو الاقتصادي والتنمية في البلدان الفقيرة يمكن بدورها أن يسهما في تحقيق استدامة البيئة عن طريق تحسين إمكانية حصولها على الطاقة الحديثة والتكنولوجيات الأنظف والأكثر كفاءة وعن طريق تخفيض الاعتماد على أنشطة تعتبر ضارة بالبيئة، مثل قطع أشجار الغابات. ذلك أن إزالة الغابات مسؤولة عن حوالي خمس مجموع انبعاثات غازات الدفيئة. وحاليا، يفتقر 1.6 بليون شخص، يمثلون حوالي ثلث سكان البلدان النامية، إلى إمكانية الحصول على طاقة حديثة، ويضطرون إلى الاعتماد على الكتلة الأحيائية التي تتبعث منها كميات أكبر من الكربون وعلى الطاقة المستمدة من الوقود الأحفوري. كما أن التنمية الاقتصادية تزيد من موارد البلدان الفقيرة وقدراتها على التكيف مع الآثار البيئية.

**الإدارة السليمة للموارد الطبيعية أمر جوهري.** بالنسبة للبلدان النامية، التي يعتمد كثير منها بشدة على الموارد الطبيعية، تعتبر الإدارة الحريصة لتلك الموارد والبيئة ذات أهمية خاصة لاستدامة نواتج النمو والتنمية. في المتوسط، يشكل رأس المال الطبيعي أكثر من 40 في المائة من الثروة الوطنية للبلدان المنخفضة الدخل (وتقرب النسبة من 60 في المائة إذا استبعدت من هذه المجموعة بلدان الأسواق الناشئة الأكثر تقدما)، مقابل 5 في المائة فقط في البلدان المرتفعة الدخل. وعادة ما تثار قضايا الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية فيما يتعلق بالأصول الواقعة تحت التربة، ولاسيما البترول، ولكنها تمتد لتشمل الموارد الأخرى مثل الغابات والمياه. وتفتقد كل عام مساحة من الغابات تعادل مساحة بنما أو سيراليون نتيجة التغييرات في استخدام الأراضي، وتتركز معظم الخسارة في منطقتي أمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء. كما أن نصيب الفرد من المياه العذبة المتاحة يمكن أن يهبط إلى أدنى من المستويات الحرجة في المستقبل القريب في كثير من البلدان في الشرق الأوسط وجنوب آسيا. ويهدد التلوث نوعية الهواء والمياه النظيفة. والملوث الرئيسي لهواء المناطق الحضرية الذي يؤثر على الصحة البشرية هو الجسيمات العالقة التي تعتبر تركيزاتها في البلدان المنخفضة الدخل في المتوسط أعلى بحوالي ثلاثة أمثال من مثيلاتها في البلدان المرتفعة الدخل. وستكون كيفية إدارة هذه الموارد أهمية حاسمة لاستدامة النمو في الأمد الأطول.

### **تغير المناخ: البلدان الفقيرة ستكون أكثر البلدان تأثرا.**

الاعتماد الأشد على الموارد الطبيعية والزراعة وانعدام التنمية يجعلان أيضا البلدان الفقيرة أكثر عرضة لآثار تغير المناخ وأقل قدرة على التكيف معها. وتشمل هذه الآثار على الزراعة والصحة البشرية، وآثار ارتفاع مستوى سطح البحر، وأحداث الطقس المتطرفة.

تظهر تقديرات تأثير الاحترار العالمي حتى عام 2080 استنادا إلى تصورات عدم اتخاذ إجراءات تخفيفية أن البلدان النامية في أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا، وأجزاء من أمريكا اللاتينية، التي يقطنها 1 بليون شخص من أفقر الناس في العالم، ستتكبد أكبر الخسائر في الإنتاج الزراعي، حيث ستتراوح بين 15 و 60 في المائة. وتلعب عوامل الخطر البيئية دورا في 80 في المائة من انتشار الأمراض عالميا، وقدرة العبء الاقتصادي لأخطار الصحة البيئية بنسبة 1.5-4 في المائة من إجمالي الناتج المحلي. وقدرت تكلفة تغير المناخ في سنوات العمر المعدلة حسب الإعاقة بحوالي 5.5 مليون سنويا في عام 2000، وهو تقدير ليس أمامه سوى الارتفاع إذا لم يوقف تغير المناخ. ويحمل أطفال البلدان النامية العبء الأكبر لتأثير تغير المناخ على الصحة من خلال زيادة انتشار أمراض مثل الإسهال والملاريا وإصابات الجهاز التنفسي. ويعيش أكثر من 200 مليون شخص في البلدان النامية في مناطق يحتمل أن تتأثر بتغير المناخ حيث سيعيشون فيها كنازحين من المناطق الساحلية التي ستغرقها الفيضانات إذا ارتفع مستوى سطح البحر بمقدار ثلاثة أمتار. وحتى إذا ارتفع مستوى سطح البحر مترا واحدا، فإن عددا من البلدان ستتأثر بدرجة هامة: فعلى سبيل المثال، وبدون بذل جهود للتكيف، سيتأثر أكثر من 10 في المائة من سكان فييتنام وستخسر فييتنام 10 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي و 29 في المائة من أراضيها الرطبة. وخلال التسعينيات (من القرن الماضي)، تأثر 200 مليون شخص في المتوسط سنويا بكارث ذات صلة بالمناخ في البلدان النامية، مقابل حوالي مليون شخص فقط في البلدان المتقدمة.

### **التنمية الإشرافية والمستدامة: برنامج عمل مؤلف من ست نقاط**

ما هو برنامج العمل الذي يعنيه ضمنا هذا التقييم؟ يجب إسراع خطى التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة وتوسيع نطاقه ليشمل البلدان الكثيرة المتخلفة عن الركب. ولضمان استدامة هذا التقدم، يجب التصدي للتحديات البيئية، بطريقة تكون مساندة للنمو والتنمية في البلدان النامية. وللتصدي لهذه التحديات، يضع التقرير برنامج عمل مؤلفا من ست نقاط لتحقيق التنمية الإشرافية والمستدامة (الإطار 0.1).

**الإطار 0.1: الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة والبيئة**  
**برنامج عمل مؤلف من ست نقاط لتحقيق التنمية الإشرافية والمستدامة**

**• توسيع نطاق قوة الدفع نحو النمو**

- يتعين أن يكون النمو القوي والإشراكي محور الاستراتيجية الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة.
- هناك حاجة إلى جهود منسقة لحفز النمو في البلدان المتخلفة عن الركب في أفريقيا والدول الهشة؛ ويعتبر وجود قطاع زراعي ديناميكي أمرا حاسم الأهمية لتحقيق النمو القوي والإشراكي في كثير من البلدان الفقيرة.
- سياسات الاقتصاد الكلي السليمة، ومناخ الاستثمار الخاص المؤاتي (البيئة التنظيمية، البنية الأساسية) وحسن إدارة نظام الحكم عناصر جوهرية لتحقيق النمو
- المخاطر التي يتعرض لها نمو البلدان النامية والناجمة عن اضطراب الأسواق المالية في الأونة الأخيرة والزيادات في أسعار البترول والمواد الغذائية تحتاج إلى رصد دقيق واستجابات ملائمة.

**• تحقيق نتائج أفضل في مجال التنمية البشرية**

- يتعين زيادة برامج الرعاية الصحية والتعليم الرئيسية – على سبيل المثال، مبادرة المسار السريع في مجال التعليم، واستئصال مرض الملاريا، وتعزيز الأنظمة الصحية.
- زيادة الإنفاق العام وحده ليس الحل؛ إذ لا يقل عن ذلك أهمية نوعية الإنفاق والمساواة في توزيعه.
- هناك حاجة إلى تركيز أقوى من أجل مكافحة سوء التغذية، خاصة بين الأطفال، ومساندة تحسين نواتج التنمية البشرية.
- السياسات والإجراءات التدخلية يتعين أن تراعي الصلات القوية بين نواتج الصحة والتعليم، والتغذية، والعوامل البيئية – المياه والصرف الصحي، والتلوث، وتغير المناخ.

**• دمج التنمية واستدامة البيئة**

- يتعين دمج استدامة البيئة في العمل الإنمائي الأساسي، مع تعظيم أوجه التكامل بينهما.
- بالنسبة للبلدان المعتمدة على الموارد الطبيعية، تعتبر الإدارة السليمة للموارد حاسمة الأهمية لتحقيق النمو المستدام.
- ستكون البلدان النامية أشد البلدان معاناة من تغير المناخ وأقلها قدرة على التكيف معه؛ وبالنسبة لها، تعتبر أفضل طريقة للتكيف هي التنمية.
- سيتطلب التحول إلى النمو المرن إزاء تغير المناخ والمنتج لكميات منخفضة من الكربون تمويلا ونقلًا للتكنولوجيا إلى البلدان النامية. وهذه المساندة يجب ألا تحول الموارد من البرامج الإنمائية الأخرى.

**• زيادة المعونات وزيادة فعاليتها**

- يتعين على المانحين إسراع خطى تقديم المعونات تمثيا مع التزاماتهم. ويلوح في الأفق نقص ضخم إذا استمرت الاتجاهات الحالية في المساعدات الإنمائية الرسمية، مما سيضر بصورة خاصة بالبلدان الفقيرة والدول الهشة التي تتيح فرصا جيدة لزيادة المعونات.
- يبشر نظام المعونات المتغير بتوفير مزيد من الموارد والابتكار ولكنه يشكل أيضا تحديات جديدة في مجال فعالية المعونات. واتساقها. ويتيح منتدى أكرا الرفيع المستوى فرصة جيدة للتوقيت لمعالجة الأبعاد الديناميكية الجديدة لبرنامج المعونات.
- زيادة التدفقات الخاصة إلى البلدان النامية تخلق فرصا لحفز وتعزيز تقديم مزيد من رؤوس الأموال الخاصة لمساندة عملية التنمية، بما في ذلك من خلال الشراكات المبتكرة بين القطاعين العام والخاص.
- يتعين على المقترضين والدائنين توجيه اهتمام لاستدامة (القدرة على تحمل أعباء) الديون لمنع العودة إلى تراكم الديون غير المستدامة عقب انتهاء عمليات تخفيف أعباء الديون.

**• حشد إمكانات التجارة لتحقيق نمو قوي وإشراكي ومستدام**

- يجب أن تسعى البلدان إلى تحقيق نتائج ناجحة في جولة مفاوضات الدوحة. ويتيح ارتفاع أسعار المواد الغذائية فرصة للتحرك نحو إصلاح التجارة في المنتجات الزراعية.
- المعونات من أجل التجارة لتعزيز الخدمات اللوجستية التجارية، وبساند ذلك تحرير التجارة في الخدمات، أمر هام لتعزيز القدرة التنافسية للبلدان الفقيرة وقدرتها على الاستفادة من الفرص التجارية.
- يمكن للسياسة التجارية تسهيل نقل التكنولوجيات الصديقة للبيئة عن طريق إزالة الحواجز أمام التجارة في المنتجات والخدمات البيئية.

## • تعزيز المساندة المقدمة من المؤسسات المالية الدولية لتحقيق التنمية الإشرافية والمستدامة

- الدور التمويلي النسبي المتناقص للمؤسسات المالية الدولية لا يعني تناقص أهميتها. ذلك أن تأثيرها من خلال تعزيز المساندة المقدمة منها يظل عاملاً رئيسياً في تحقيق العمل الجماعي بشأن التنمية (الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة والنواتج ذات الصلة) والسلع العامة العالمية/الإقليمية المتزايدة الأهمية مثل مكافحة تغير المناخ.
- تكيف استراتيجيات العمليات الذي بدأه عدد من هذه المؤسسات استجابة للتمايز المتزايد بين المتعاملين معها والتغيير العالمي أمر هام وجيد التوقيت.

### 1. مواصلة وتوسيع نطاق قوة الدفع نحو النمو

النمو القوي والإشراكي أمر رئيسي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة ونواتج التنمية ذات الصلة. فهو يخفض أعداد الفقراء بطريقة مباشرة ويزيد من الموارد والقدرات اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى ذات الصلة بالتنمية البشرية واستدامة البيئة.

#### مدلولات التطورات الاقتصادية العالمية

**اضطراب الأسواق المالية وتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي.** تتمثل الأولوية الفورية في احتواء الاضطراب في الأسواق المالية الدولية والحد من تأثيره على نمو البلدان النامية. وحتى الآن، أمكن نسبياً احتواء الآثار على البلدان النامية، بفضل تحسن سياسات الاقتصاد الكلي وتقوية الأساسيات. ومن المتوقع أن يتباطأ معدل نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي في عام 2008 إلى 3.7 في المائة مقابل 4.9 في المائة في عام 2007، بينما سيتباطأ النمو في البلدان النامية بحوالي 1 في المائة ولكنه سيظل قوياً نسبياً عند معدل 6.7 في المائة.

ومع ذلك، فإن استمرار اضطراب الأسواق المالية وآثاره العارضة على النمو يشكلان مخاطر سلبية تهدد هذه الآفاق. كما يمكن أن ينعكس اتجاه تدفقات رؤوس الأموال الخاصة، التي أصبحت أهم بكثير كمصدر للتمويل الخارجي في البلدان النامية. والبلدان التي تعاني من عجزات كبيرة في الحساب الخارجي ومن التضخم المصطنع لقيمة الأصول معرضة بشكل خاص للمخاطر، خاصة في بلدان أوروبا الناشئة، وتستحق الرصد عن كثب. وبالنظر إلى العوامل المجهولة الحالية والفروق بين البلدان، لا توجد وصفة سياسات واحدة للبلدان النامية لمعالجة آثار اضطراب الأسواق المالية. ولذلك يجب تقييم مدى التعرض للمخاطر والاستجابات الملائمة في إطار السياسات على أساس حالة كل بلد على حدة. وقد تكون السياسات الحصيفة التي تتيح لعوامل الاستقرار التلقائية أن تعمل أفضل من السياسات النشطة بالنسبة لكثير من البلدان. ويمكن لتجديد الاهتمام بالأساسيات – الإدارة الحصيفة للديون الخارجية، والانضباط المالي، وسياسات أسعار الصرف المرنة – أن تخفف من تأثير الصدمات وأن تسهل التكيف في البلدان المعرضة للمخاطر.

**الزيادة في أسعار البترول والمواد الغذائية.** ثمة مصدر قلق مباشر ومرتببط آخر هو آثار الزيادات الحادة في أسعار البترول والمواد الغذائية. وقد أسهمت الفيود على المعروض والزيادة السريعة في الطلب في ارتفاع الأسعار – بما في ذلك، في حالة أسعار المواد الغذائية، زيادة استخدام المحاصيل الغذائية في إنتاج الوقود الحيوي. وحتى الآن كان الأثر الاقتصادي الكلي على البلدان المستوردة محدوداً نسبياً بشكل عام، ووازنته (عوضت عنه) الزيادات في أسعار الصادرات من السلع الأولية الأخرى وزيادة تدفقات رؤوس الأموال القادمة من الخارج. ولكن وضع البلدان المستوردة الصافية للبترول والمواد الغذائية يمكن أن يتفاقم إذا زادت أسعار البترول والمواد الغذائية أكثر من ذلك أو إذا انعكس اتجاه التطورات الموازنة (التعويضية) المؤاتية. وينفق الفقراء في البلدان النامية حوالي نصف دخلهم على المواد الغذائية. ويعتبر فقراء المناطق الحضرية أكثر الأشخاص تأثراً بصورة مباشرة بزيادة الأسعار. وتتراوح الاستجابات الممكنة في إطار السياسات بين إدارة الطلب على الطاقة وشبكات الأمان الموجهة للفقراء المتأثرين في الأمد القصير وبين الإجراءات الأطول أمداً لزيادة إنتاج الطاقة وتشجيع النمو الزراعي. ولتخفيف أثر صدمات الأسعار على الفقراء، يجب الاعتماد على برامج شبكات الأمان الموجهة، وتفاذي اللجوء إلى فرض ضوابط على الأسعار وقيود تجارية لأنها مشوهة وغير فعالة وغير قابلة للاستدامة في نهاية المطاف. وإذا لزم الأمر، يمكن أن يقدم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مساندة مالية من خلال تسهيل الصدمات الخارجية المنشأ أو التمويل من المؤسسة الدولية للتنمية.

#### السياسات والمؤسسات اللازمة لتحقيق نمو قوي وإشراكي

بالنظر إلى الأمد المتوسط، يتمثل أحد التحديات الرئيسية في حفز تحقيق نمو أقوى في البلدان المتخلفة عن الركب التي لم تشارك في طفرة النمو التي شهدتها معظم البلدان النامية على مدى السنوات العديدة الماضية. وتتفاوت بالضرورة أولويات السياسات المحددة وتسلسل الإجراءات حسب البلدان. إذ يوجد تنوع كبير في الأوضاع الاقتصادية عبر مختلف البلدان النامية. ولذلك يجب أن تحدد تفاصيل برنامج السياسات اللازمة لتحقيق النمو على المستوى القطري كجزء من استراتيجيات التنمية القطرية الفردية. وبالنظر عبر البلدان المختلفة، تبرز ثلاثة مجالات عامة باعتبارها جوهرية لتحقيق نمو قوي: سياسات الاقتصاد الكلي السليمة؛ وتوفير مناخ مؤات للاستثمار الخاص، بما في ذلك توفر بيئة تنظيمية صديقة لأنشطة الأعمال وتوفير إمكانية الحصول على خدمات البنية الأساسية الرئيسية؛ وحسن نظام إدارة الحكم (الحكم الرشيد). وما برحت السياسات في هذه المجالات الثلاثة جميعها آخذة في التحسن في البلدان النامية ولكن التقدم لم يكن متساوياً، وهو ما ينعكس في الأداء المتحسن ولكن غير المتساوي للنمو عبر البلدان المختلفة في السنوات الأخيرة. وسيتميز إنجاز تقدم أعمق وأكثر انظماً في تنفيذ الإصلاحات في هذه المجالات الرئيسية لتحقيق نمو متواصل وذو قاعدة أوسع.

**برنامج النمو في أفريقيا.** ربما كانت منطقة أفريقيا جنوب الصحراء مثلاً يوضح بطريقة مدهشة مدى تنوع أداء النمو في البلدان المختلفة. فلا يزال حوالي 20 بلداً يقطنها ثلث سكان المنطقة، تسجل معدلات نمو اقتصادي منخفضة جداً توحى بأن متوسط دخل الفرد ثابت أو أخذ في الهبوط. وكثير من هذه البلدان دول هشة متأثرة بالصراعات. وتشمل برامج سياساتها مزيجا من إجراءات تحسين الأمن، والإصلاح

السياسي وتعزيز الوضع السياسي، وبناء القدرات، وإجراءات لبناء الفرص المتاحة للقطاع الخاص. وهي تحتاج إلى معونات دولية، ولكنها تحتاج أيضا إلى تعزيز القدرات الحكومية الأساسية اللازمة لضمان استخدامها بفعالية.

وهناك مجموعة أخرى من البلدان الأفريقية يقطنها أيضا حوالي ثلث سكان المنطقة تمكنت من تحسين أداء نموها في السنوات الأخيرة بحيث بلغ في المتوسط 5-6 في المائة، بينما حقق بعضها معدلات نمو أعلى. وتشمل هذه المجموعة بلدانا مثل غانا وموزامبيق ورواندا وتنزانيا وأوغندا، بدا قبل عشر سنوات أن آفاق نموها كانت كئيبة. ويتمثل التحدي الرئيسي أمامها في الاستفادة من الإصلاحات في تعزيز أسس تحقيق نمو قوي ومتواصل وواسع القاعدة. ويعتبر تدعيم استقرار الاقتصاد الكلي، ومواصلة تحسين مناخ الاستثمار الخاص، من خلال الإصلاحات التنظيمية والمؤسسية وتعزيز البنية الأساسية، وتعميق الصلات الإقليمية والعالمية عناصر رئيسية في برنامج نموها. وتظهر هذه البلدان قدرة على الاستفادة من الزيادات في المساعدات الخارجية بصورة فعالة لمواصلة تحسين آفاق نموها.

في كثير من البلدان في أفريقيا، وفي البلدان المنخفضة الدخل بشكل أعم، يعتبر وجود قطاع زراعي ديناميكي أمرا حاسم الأهمية لتحقيق نمو قوي وإشراكي، وسيساعد في تخفيف الضغوط التصاعدية على أسعار المواد الغذائية التي أصبحت واضحة في عام 2007. يعيش ما يقدر بحوالي 900 مليون شخص في المناطق الريفية في البلدان النامية على أقل من دولار واحد يوميا؛ ويشغل معظمهم بالزراعة بشكل أو بآخر. وقد قدرت دراسة أجراها البنك الدولي في الأونة الأخيرة أن نمو إجمالي الناتج المحلي الذي منشؤه الزراعة أكثر فعالية بحوالي أربعة أمثال في تخفيض أعداد الفقراء من نمو إجمالي الناتج المحلي الذي منشؤه خارج القطاع الزراعي.<sup>3</sup> ومن شأن حدوث ثورة خضراء أفريقية أن يوفر أساسا قويا لتحقيق النمو وتخفيض أعداد الفقراء في المنطقة.

**إدارة العائدات من الموارد الطبيعية.** حققت بعض البلدان الأفريقية الغنية بالموارد الطبيعية، والتي يقطنها معا معظم الثالث الباقي من سكان المنطقة، معدلات نمو عالية بلغت في المتوسط 9 في المائة، مدفوعة بالانتعاش الذي طرأ على أسعار الموارد الطبيعية. ويمكن التحدي الرئيسي أمامها في إدارة وتحويل ثروتها من الموارد الطبيعية إلى نمو مستدام طويل الأمد. ويستدعي هذا حسن نظام إدارة الحكم لمساندة استخراج وإدارة الثروة من الموارد بكفاءة وشفافية وتحويل العائدات من الموارد إلى استثمارات منتجة تساعد على تنويع القاعدة الاقتصادية. وكثيرا ما تكون هناك حاجة لسياسات صريحة لتحقيق ريع من الموارد؛ ويمكن للسلسلة الممتدة من تحقيق الربح إلى إدارة واستخدام الربح من الموارد أن تحدد ما إذا كانت مخزونات الموارد الغنية مصدرا لتمويل التنمية أو مساهما في "لعنة الموارد". ويجب تشجيع البلدان على الاشتراك في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، التي بدأت تبرز تقدما، حيث يشترك فيها 24 بلدا منفا (منها 17 بلدا في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء) منها 7 بلدان أصدرت تقارير وطنية عن تنفيذ المبادرة؛ ولديها نظام للتحقق من الأداء.

**زيادة مظاهر عدم المساواة في توزيع الدخل: هل العولمة مسؤولة؟** إلى جانب التفاوتات في الأداء المتعلق بالنمو عبر مختلف البلدان النامية، حدثت زيادة في عدم المساواة في توزيع الدخل داخل كثير من البلدان. وكان عدم المساواة هذا في توزيع الدخل أكثر وضوحا في البلدان التي حققت معدلات نمو أعلى. فقد وجدت دراسة أجراها صندوق النقد الدولي في الأونة الأخيرة وحللت تأثير العولمة أن العامل الرئيسي الذي أسهم في زيادة عدم المساواة لم يكن العولمة وإنما بالأحرى التقدم التكنولوجي، الذي خفض الطلب على العمال المنخفضي المهارات وزاد الفرص والمكافآت للعمال المرتفعي المهارات. كما أسهمت في ذلك العولمة المالية، ولكن عوض عن آثارها وأكثر الأثر الموازن لتحرير التجارة. ومن شأن توسيع نطاق إمكانية الحصول على التعليم والخدمات المالية أن يساعد على موازنة آثار عدم المساواة التي يحدثها التقدم التكنولوجي والعولمة المالية.<sup>4</sup> ومن الأهمية بمكان أيضا وجود مناخ استثمار يزيد من الفرص عن طريق إتاحة مجال متساو للمنافسة أمام الشركات. أما في البلدان الفقيرة، فإن إعطاء دفعة للزراعة يعتبر أمرا حاسم الأهمية في تحقيق النمو الإشراكي، كما نوهنا آنفا.

## 2. تحقيق نتائج أفضل في مجال التنمية البشرية

يجب إسراع خطى التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة ذات الصلة بالتنمية البشرية إذا أريد تفادي حدوث قصور خطير عن بلوغ الأهداف. وهناك حاجة إلى زيادة كبيرة في الجهود المبذولة في مجالي التعليم والرعاية الصحية، ولكن بصفة خاصة في مجال الرعاية الصحية حيث من المحتمل على أساس الاتجاهات الحالية أن يحدث أخطر قصور عن بلوغ الأهداف. وسيطلب هذا الالتزام بتقديم مزيد من الموارد، بما في ذلك المساندة من المانحين، للبرامج المنفذة في هذه القطاعات - على سبيل المثال، مبادرة المسار السريع من أجل توفير التعليم للجميع، وتعزيز الأنظمة الصحية، ومكافحة الملاريا. ولكن زيادة الإنفاق وحدها لن تكون الحل. إذ لا يقل عن ذلك أهمية نوعية الإنفاق والمساواة في توزيعه. ويتعين توجيه قدر أكبر من الاهتمام إلى الإجراءات التدخلية في مجال الطفولة المبكرة، مثل تحسين التغذية الذي يمكن أن ينشئ قاعدة أقوى لتحقيق نتائج أفضل في مجال التنمية البشرية في مرحلة لاحقة من عمر الإنسان. كما يجب أن تراعي السياسات والبرامج الصلات القائمة بين نواتج الصحة والتعليم وعوامل الخطر البيئية، مثل انعدام إمكانية الحصول على المياه والصرف الصحي الأساسي، والتلوث، وتغير المناخ.

**تحسين نوعية الخدمات الصحية.** استكمالا للتركيز على نوعية التعليم في تقرير الرصد العالمي لعام 2007، يقيم هذا التقرير نوعية البرامج والخدمات في مجال الرعاية الصحية ودور النوعية في تحقيق النواتج الصحية المرغوبة. ويمكن لمعالجة قضية النوعية في الرعاية الصحية العامة أن تسهم إسهاما كبيرا في تخفيض معدلات وفيات الأطفال، وتحسين صحة الأمهات، ووقف انتشار الأمراض الرئيسية، وتخفيض مستوى سوء التغذية. ونوعية الرعاية الصحية غير متساوية إلى درجة كبيرة، عبر البلدان المختلفة وداخل البلدان، سواء قيست حسب اتساع نطاق التغطية بالمنشآت الطبية والعلاج، أو كفاءة ودوافع مقدمي خدمات الرعاية الصحية، أو النواتج الطبية.

<sup>3</sup> البنك الدولي. 2008، تقرير عن التنمية في العالم، 2008: الزراعة من أجل التنمية. واشنطن العاصمة: البنك الدولي.

<sup>4</sup> صندوق النقد الدولي. 2007. الأفاق الاقتصادية العالمية: العولمة وعدم المساواة. واشنطن العاصمة: صندوق النقد الدولي.

وبفضل البرامج الصحية الموسعة، بدأت إمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية في التحسن، ولكن مقاييس سوء النواتج في كثير من الحالات تشير إلى انخفاض أو استمرار انخفاض مستوى النوعية مع زيادة إمكانية الحصول على الخدمات. وتظهر البحوث أن ارتفاع متوسط دخل الفرد يرتبط ارتباطاً إيجابياً بنوعية الرعاية الصحية، ولكن زيادة الإنفاق العام على الرعاية الصحية وحدها ليست كذلك. إذ إن فعالية الإنفاق وتقديم الخدمات أمر مهم. ويعتبر تحسين نظام الإدارة أمراً حاسماً في تحسين مستوى النوعية، بما في ذلك الاهتمام بكفاءة مقدمي الخدمات، وتقديم حوافز لتحسين الأداء، ووضع الآليات مساءلة لضمان تحقيق نواتج أفضل. وتعتبر الإدارة السليمة للإنفاق، وتحسين المعلومات (البيانات اللحظية، والإشراف، بما في ذلك وقف الانتشار الواسع النطاق لظاهرة التغيب، والمتابعة، والمراجعة)، والتركيز على النتائج أموراً جوهرية لتقديم الأكثر فعالية للخدمات. كما تسهم الاستراتيجيات الرامية إلى الاستخدام الفعال للقطاع الخاص، وتقوية الصوت الممنوح للمتعاملين عند نقاط تقديم الخدمات وداخل المجتمعات المحلية، في تحسين نوعية الخدمات.

**تحقيق نواتج أكثر مساواة.** بالإضافة إلى قضايا النوعية، يتقوض التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة بسبب عدم المساواة في توزيع نواتج الإنفاق على الرعاية الصحية والتعليم. فالإنفاق على الرعاية الصحية والتعليم كثيرا ما يميل نحو الأسر الأعلى دخلاً. إذ يظهر تحليل مدى انتشار توزيع الإنفاق العام على الرعاية الصحية والتعليم أن الخمس الأعلى دخلاً من السكان يستفيدون بدرجة أكبر كثيراً من الخمس الأدنى دخلاً في جميع المناطق النامية تقريباً – بمضاعف يزيد على اثنين في منطقتي جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء. وتتضح عدم المساواة في توزيع النواتج من أن هناك احتمالاً في أن يموت طفل مولود ضمن الخمس الأشد فقراً من السكان في أمريكا اللاتينية قبل أن يبلغ الخامسة من عمره بمعدل يبلغ تقريباً ثلاثة أمثال معدل وفاة طفل مولود ضمن الخمس الأكثر غني، وأن هناك احتمالاً في أن يصاب بسوء التغذية بمعدل يبلغ تقريباً ستة أمثال، وأن هناك احتمالاً بمعدل الثلثين فقط في أن يتلقى علاجاً طبياً من شكوى بسيطة مثل الحمى (ارتفاع درجة الحرارة). ويؤدي انخفاض نوعية الخدمات إلى تفاقم مشكلة عدم المساواة إذ إن الاحتمال الأرجح كثيراً هو أن يحصل الفقراء على خدمات أدنى من المستوى اللائق، ويمكن ألا يتشجعوا على الحصول على الخدمات ككلية – حتى وإن كانت بالمجان. وقد تحقق نجاح نسبي في تحقيق المساواة بين الجنسين في إمكانية الحصول على الخدمات والنواتج، ولكن تفاوتات كبيرة لا تزال مستمرة في القطاعات الأفقر من السكان، ومن يعيشون في المناطق الريفية، ومجموعات الأقليات. ولذلك هناك حاجة إلى برامج أفضل توجيهها وتكييفها حسب الاحتياجات من أجل الوصول إلى المجموعات المحرومة والمهمشة. ويمكن لبرامج التحويلات النقدية المشروطة أن تساعد في تحسين الوضع، إذا أمكن تنفيذها.

**التصدي لسوء التغذية.** يؤثر سوء التغذية، خاصة بين الأطفال، تأثيراً مباشراً على انتشار الأمراض واحتمال الوفاة. ويعتبر سوء التغذية السبب الكامن وراء وفاة ما لا يقل عن 3.5 مليون شخص سنوياً وهو مسؤول عن نسبة 35 في المائة من عبء المرض بين الأطفال دون سن الخامسة. والتغذية الأفضل في السنوات الأولى من العمر تؤثر في أداء الأطفال التعليمي في وقت لاحق وفي فرص إتمام تعليمهم. وسوء التغذية أثناء الحمل يزيد من خطر وفاة الأم عند الوضع وهو مسؤول عن أكثر من 20 في المائة من وفيات الأمهات. ولذلك فإن مكافحة سوء التغذية، وهو جزء من الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة، هام أيضاً لتحقيق الأهداف الثاني والرابع والخامس.

وبينما أحرز تقدم كبير في تخفيض سوء التغذية بين الأطفال في البلدان النامية، فإنه لا يزال واسع الانتشار في بلدان كثيرة، خاصة في منطقتي أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا حيث يؤثر التقزم (توقف النمو) الذي يتراوح بين الحاد والمعتدل في حوالي 35 في المائة من الأطفال دون سن الخامسة. وتعاني منطقة جنوب آسيا من أعلى معدلات انتشار سوء التغذية بين الأطفال؛ إذ يبلغ معدل سوء تغذية الأطفال في الهند ضعف متوسط المعدل الأفريقي.

الأمن الغذائي هام لمكافحة سوء التغذية، ولكن عوامل مثل تعليم الأم ودخل الأسرة لها نفس القدر من الأهمية إن لم تكن أكثر أهمية. ومن خلال تخفيض خطر الإصابة بأمراض مثل الإسهال، تعتبر إتاحة إمكانية الحصول على مياه نظيفة وصرف صحي أساسياً هاماً أيضاً. وتوجد بالفعل إجراءات تدخلية فنية لمكافحة سوء التغذية. ويتعين توسيع نطاقها، ووضعها في إطار أوسع نطاقاً يشمل قطاعات متعددة. وقد هيمنت على برامج المانحين لمكافحة سوء التغذية عادة المعونات الغذائية والمساعدات الفنية المدفوعة بجانب العرض. وهناك حاجة إلى نهج متكامل متعدد القطاعات يدرك العوامل المتعددة التي تدخل في هذه العملية ويستفيد من أوجه التكامل ذات الصلة، ويشدد على تعليم الأمهات، ويسنكش الآليات مبتكرة لتقديم الخدمات مثل برامج التغذية المدرسية التي تستخدم فيها مواد غذائية تشتري محلياً وبرنامج التحويلات المشروطة، ويشرك المجتمعات المحلية والقطاع الخاص. والزيادة الحادة في أسعار المواد الغذائية العالمية في الآونة الأخيرة تزيد من إلحاح الحاجة إلى اتخاذ إجراءات.

### التصدي لأخطار الصحة البيئية.

تشمل عوامل الخطر البيئية الرئيسية التي تهدد الصحة المياه والصرف الصحي (الإسهال والملاريا)، وتلوث الهواء الداخلي وتلوث الهواء الخارجي في المناطق الحضرية (إصابات الجهاز التنفسي)، وتغير المناخ (الأمراض الاستوائية التي تتسبب فيها ناقلات الأمراض مثل الملاريا). ويعزى حوالي ربع الوفيات في البلدان النامية بصورة رئيسية إلى عوامل الخطر البيئية. وتعتبر مياه الشرب غير المأمونة ومرافق الصرف الصحي والنظافة الشخصية السيئة مسؤولة عن حوالي 90 في المائة من حالات الإصابة بالإسهال في كافة أنحاء العالم. ويمكن الوقاية من أكثر من 40 في المائة من العبء العالمي للملاريا من خلال تحسين إدارة البيئة. وتعزى وفاة ما يقدر بحوالي 1.5 مليون شخص سنوياً بسبب إصابات الجهاز التنفسي إلى تلوث البيئة.

عند التصدي لعوامل الخطر البيئية، تتمثل أولوية رئيسية في تحسين إمكانية الحصول على مياه نظيفة وصرف صحي أساسي وتشجيع تحسين النظافة الشخصية، وهي مكمل حيوي لتوسيع نطاق خدمات المياه والصرف الصحي في البلدان الفقيرة. ويقدر أن تحقيق الهدف الإنمائي المتعلق بالمياه والصرف الصحي سيتطلب استثماراً سنوياً يبلغ حوالي 30 بليون دولار، أي حوالي ضعف مستوى الاستثمار

الحالي<sup>5</sup> ولكن المسألة لا تتعلق فقط بالاستثمار العام في أنظمة جديدة. فتحسين تشغيل وصيانة الأنظمة القائمة، واستخدام التعريفات (الرسوم) للمساعدة في تمويل ذلك مع حماية الفقراء، تعتبر أمورا جوهرية، مثلها مثل استغلال الفرص المتاحة لاشتراك القطاع الخاص (في تقديم الخدمات). وسيكون من الضروري التعزيز المؤسسي لهيئات القطاع، مثله مثل التنسيق فيما بين القطاعات نظرا للروابط القوية بقطاع الرعاية الصحية. وتشكل الاستجابات لأخطار الصحة البيئية الناشئة عن التلوث وتغير المناخ جزءاً من برنامج العمل الأوسع نطاقاً لتخفيف الآثار والتكيف معها، وهو ما سنتناوله أدناه.

### 3. دمج التنمية واستدامة البيئة

يتعين دمج استدامة البيئة في العمل الإنمائي الأساسي، وتعظيم أوجه التكامل. وعلى مر السنين، دمجت البلدان بصورة متزايدة في استراتيجياتها الخاصة بالنمو والتنمية جوانب هامة من إدارة البيئة، بما في ذلك إمكانية الحصول على الطاقة وكفاءة استخدامها، ومكافحة التلوث، وتحسين أنظمة المياه والصرف الصحي، وإدارة موارد الغابات واستخدام الأراضي، والحفاظ على مصائد الأسماك والتنوع البيولوجي. واستفادة من هذا التقدم، يستدعي الآن التهديد المتزايد الذي يمثله الاحترار العالمي زيادة التركيز على دمج الوقاية من تغير المناخ في استراتيجيات التنمية – ليس للحد من التنمية وإنما لمواصلتها عن طريق إتاحة الفرصة لاستمرار النمو الاقتصادي من خلال إحداث تخفيضات في كثافة الكربون الناجم عنه وعن طريق تعزيز القدرات على التكيف مع أخطار تغير المناخ.

ومن شأن اتخاذ إجراءات مبكرة للتحكم في انبعاثات غازات الدفيئة أن يخفض بدرجة كبيرة تكاليف تخفيف الآثار والتكيف معها. وحتى لو كالت جهود تثبيت مستويات انبعاثات غازات الدفيئة بالنجاح، فسيستمر حدوث قدر من الاحترار والآثار المرتبطة به في العقود القادمة. ويتعين على أي استجابة فعالة لتغير المناخ أن تجمع بين تخفيف الآثار والتكيف معها.

**التحرك قديماً في مجال التخفيف.** يتعين على المجتمع الدولي أن يعمل على التوصل إلى اتفاق في الوقت المناسب بشأن إطار تخفيف لاحق لاتفاقية كيوتو. ذلك أن تثبيت تركيزات غازات الدفيئة ضمن مستويات تجعل من الممكن إدارة آثار تغير المناخ سيتطلب تخفيضاً كبيراً لانبعاثات الكربون من جانب البلدان المتقدمة إلى جانب الحد من زيادة الانبعاثات من جانب البلدان النامية بحيث يتحقق التثبيت في نهاية المطاف في الأمد الأطول. ويتفق هذا مع مبدأ "المسؤوليات المشتركة ولكن المتفاوتة والقدرات الخاصة بكل منهما" الذي يعترف بأن إسهام البلدان النامية تاريخياً في تركيزات غازات الدفيئة كان أقل وأن استخدام الطاقة والتسبب في انبعاثات الكربون كان أقل كثيراً بنسبة الفرد (من البلدان المتقدمة). غير أنه حتى إذا سمح لمجموع انبعاثات الكربون من البلدان النامية بالارتفاع لفترة من الوقت، فإنه يتعين بذل جهود لتخفيض كثافة انبعاثات الكربون في إجمالي الناتج المحلي (الانبعاثات لكل وحدة من إجمالي الناتج المحلي). وتشمل العناصر الرئيسية لإطار التخفيف ما يلي:

- تسعير الكربون لتوفير حوافز للتخفيف مستندة إلى الأسواق،
- تطوير وتعميم استخدام تكنولوجيات أنظف وأكثر كفاءة في استخدام الطاقة، ومصادر الطاقة البديلة،
- التمويل ونقل التكنولوجيا لمساندة التحول إلى النمو الذي تنتج عنه كميات منخفضة من الكربون في البلدان النامية، و
- تخفيض معدل إزالة الغابات.

يجب استغلال الفرص المنخفضة التكلفة والمرتفعة الأثر استغلالاً كاملاً، مثل الاستثمار في الخيارات "غير المؤسفة" لتحسين كفاءة استخدام الطاقة – الاستثمارات التي تستند إلى التكنولوجيات أو المناهج القائمة والتي تسد تكاليفها إذا ألغيت الإعانات المقدمة لاستهلاك وإنتاج الطاقة.

**تعزيز التكيف: أمر حيوي للبلدان النامية.** للتكيف أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية نظراً لأنها ستكون أشد البلدان معاناة من تغير المناخ وأقلها قدرة على التكيف معه. بالنسبة لها، ستكون أفضل طريقة للتكيف هي التنمية، التي ستعزز خيارات وقدرات التكيف عن طريق تنوع اقتصاداتها وزيادة الموارد التي تحتاج إليها للتكيف - عن طريق تعزيز البنية الأساسية، وتنمية الأنظمة الصحية، والحد من الأمراض الحساسة للمناخ مثل الملاريا والإسهال. ويمكن للبرامج الرامية إلى تخفيض درجة التعرض لآثار تغير المناخ وتوفير "الحماية من المناخ" للاستثمارات أن تحقق مكاسب فورية، مثل تنفيذ أنظمة إنذار مبكر بموجات الحرارة والفيضانات والجفاف؛ وبناء سدود لاستيعاب الكميات المتزايدة من الجريان السطحي للمياه؛ وجعل الطرق والكباري "محمية" من المناخ. ونظراً لتفاوت درجة التعرض لآثار تغير المناخ تفاوتاً واسعاً عبر مختلف البلدان النامية، فيتعين أن تكون برامج التكيف محددة باحتياجات كل بلد على حدة.

**تمويل التخفيف والتكيف.** قدرت سكرتارية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ أنه بحلول عام 2030، يتعين أن تبلغ التدفقات المالية السنوية إلى البلدان النامية حوالي 100 بليون دولار لتمويل إجراءات التخفيف و 28 بليون دولار - 67 بليون دولار لتمويل إجراءات التكيف. وبينما يتوقع أن تأتي نسبة تتجاوز 80 في المائة من هذه التدفقات من القطاع الخاص، بحيث تلعب أسواق الكربون دوراً متزايد الأهمية، فإن التمويل من القطاع العام أيضاً سيكون جوهرياً لخلق البيئة التمكينية للتمويل من القطاع الخاص. ويجب أن تكون المساعدات لإجراءات التخفيف والتكيف إضافة للمستويات الحالية من المساعدات الإنمائية الرسمية حتى لا تحول الموارد من برامج التنمية الأخرى.

**تعزيز القدرات المؤسسية.** كما ستتطلب إدارة البيئة ودمجها في برنامج التنمية تعزيز القدرات المؤسسية في البلدان النامية. ويشمل هذا بناء القدرات اللازمة للمؤسسات ذات الصلة وإدخال تحسينات على السياسات الرئيسية مثل حقوق ملكية الموارد الطبيعية. ومع أنه يتم إحراز

<sup>5</sup> لا يشمل هذا التقدير تكاليف جميع مرافق البنية الأساسية ذات الصلة بالمياه، مثل معالجة المياه المستعملة.

تقدم، فإن مؤسسات إدارة البيئة في البلدان النامية ضعيفة بصورة خاصة. وقد أحرز أقوى تقدم في منطقة أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى بينما تخلفت عن الركب منطقتنا جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء. وفي حالات كثيرة يتقوض التقدم المحرز بشأن السياسات البيئية بسبب ضعف القدرات المؤسسية اللازمة لفرض التنفيذ.

#### 4. زيادة المعونات وزيادة فعاليتها

يتعين على البلدان النامية أن تبذل جهوداً أقوى لتعبئة مزيد من الموارد المحلية لتسريع خطى التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة – التحرك بنشاط وقوة لحفز النمو الاقتصادي، وتعزيز إدارة الإيرادات، وتحسين كفاءة الإنفاق. كما يتعين عليها بالإضافة إلى الإصلاحات من أجل تعبئة الاستثمار الخاص – المحلي والأجنبي. ومع ذلك، لا تزال المساعدات الإنمائية الرسمية تمثل بالنسبة لمعظم البلدان المنخفضة الدخل مصدراً رئيسياً لتمويل التنمية. ففي منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، التي تضم معظم هذه البلدان، تمثل التدفقات الرسمية حوالي ثلثي جميع تدفقات رؤوس الأموال القادمة. وحتى مع بذل جهود أقوى لتعبئة مزيد من الموارد المحلية وجذب مزيد من تدفقات رؤوس الأموال الخاصة القادمة، فإن هذه البلدان ستحتاج إلى زيادة كبيرة في المساعدات الإنمائية الرسمية لتحسين آفاق تحقيقها للأهداف الإنمائية للألفية الجديدة. وفي البلدان المتوسطة الدخل، تلعب المعونات دوراً أصغر كثيراً ولكنه لا يزال دوراً هاماً، عن طريق حفز الإصلاحات، ومساندة الجهود الرامية إلى التصدي لتجمعات الفقراء، والمساعدة على مواجهة الصدمات السلبية، والمساعدة في توفير السلع العامة العالمية أو الإقليمية مثل مكافحة تغير المناخ.

**زيادة المعونات لاستغلال فرص الزيادة.** هذا هو أوان الوفاء بالالتزامات بتقديم المعونات لمساندة الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة. ويتعين على المانحين إسراع خطى تقديم المعونات. ولو استمرت الاتجاهات الحالية في المساعدات الإنمائية الرسمية، فإن قصوراً كبيراً (عن بلوغ الأهداف) يلوح في الأفق، وهو ما سيضرب بصورة خاصة بالبلدان الفقيرة والدول الهشة التي تتوفر فيها فرص واعدة لزيادة نتائج التنمية. فقد حسنت بلدان كثيرة سياساتها وقدراتها وأصبحت قادرة على أن تستفيد من زيادة المعونات بصورة منتجة. ولكن استجابة المانحين كانت عادة قاصرة. ويتعين على متلقي المعونات والمانحين الوفاء بالتزاماتهم إذا أُريد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة.

تعتبر أحدث أرقام المعونات باعناً على الفلق. ويبدو أن الزيادة في المساعدات الإنمائية الرسمية قد توقفت. فبعد أن زاد صافي مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من المانحين الأعضاء في لجنة المساعدات الإنمائية خلال فترة السنوات 2002-2005، انخفض بنسبة 5 في المائة بالقيمة الحقيقية في عام 2006، وتشير الدلائل الأولية إلى أنه هبط بنسبة أخرى قدرها 8.4 في المائة بالقيمة الحقيقية في عام 2007. وقد بلغ صافي هذه المساعدات 103.7 بليون دولار في عام 2007، وبذلك كان أعلى بحوالي 15 بليون دولار من مستواه في عام 2004 (قبل غلين إيغلز)، غير أنه ستكون هناك حاجة إلى زيادات أكبر وأكثر تواماً في المعونات لبلوغ الهدف وهو زيادة بمبلغ 50 بليون دولار بالقيمة الحقيقية بحلول عام 2010 الذي حدد في قمة مجموعة الثمانية التي عقدت في عام 2005 في مدينة غلين إيغلز في المملكة المتحدة (مما سيرفع صافي مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية إلى 130 بليون دولار بالقيمة الثابتة للدولار في عام 2004). وتظهر المعونات المقدمة لمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء نفس النمط بشكل عام: فقد زادت ولكنها أيضاً قصرت عن المعدل الذي يمكن أن يحقق المضاعفة المستهدفة للمعونات بحلول عام 2010. وعلاوة على ذلك، فإن الجزء الأكبر (حوالي 70 في المائة) من الزيادة في المساعدات الإنمائية الرسمية بعد غلين إيغلز كانت في شكل تخفيف لأعباء الديون. أما المعونات الإنمائية الأساسية – أي المعونات للبرامج والمشروعات – فلم تطرأ عليها نسبياً أي زيادة تذكر. وقد أدى تخفيف أعباء الديون إلى تخفيض كبير في عبء الديون الذي تتحمله البلدان المستقبلة وزادت من المجال المتاح في موازنتها للإنفاق الإنمائي. ومع قرب انتهاء عمليات تخفيف أعباء الديون، سيتعين زيادة المساعدات الإنمائية الأساسية بدرجة كبيرة جداً لبلوغ الهدف الذي حدد في غلين إيغلز بالنسبة لمجموع المساعدات الإنمائية الرسمية. غير أن الأدلة الأولية من الاستقصاء المستقبلي لنوايا المانحين بشأن المعونات لعام 2007 الذي أجرته لجنة المساعدات الإنمائية تشير إلى أن هذه النوايا بشكل عام لا تنسم حتى الآن بما يكفي من الطموح لتحقيق الأهداف المحددة لعام 2010. وبينما يظل المانحون التقليديون هم المصدر المهيمن للمعونات الإنمائية، فإن صورة المعونات تتغير بسرعة. فقد ظهرت مصادر جديدة للمعونات، من المانحين الثنائيين الرسميين الجدد، بمن فيهم بعض المانحين من البلدان النامية مثل الصين والهند، ومن المانحين من القطاع الخاص، الذين يلعبون دوراً متزايداً في تقديم المعونات. وتشمل الأساليب الجديدة لتقديم المعونات الصناديق الرأسية (الوحيدة الهدف) العالمية المركزة على أهداف محددة، مثل الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا والتحالف العالمي للقاحات والتحصين، وأساليب التمويل الابتكارية، مثل مرفق التمويل الدولي للتحصين، والتزامات السوق المسبقة، ورسم التضامن على تذاكر الطائرات. وهذه المصادر والأساليب الجديدة للمعونات، التي من المحتمل أن يزيد دورها في النظام العام للمعونات، تزيد من موارد المعونات المحتملة وتخلق فرصاً جديدة للتجريب والابتكار في تمويل التنمية. كما أنها تمثل تحديات جديدة لفعالية واتساق المعونات، من أجل تعظيم أثرها الإنمائي.

**ضمان فعالية المعونات في إطار نظام المعونات المتغير.** بشكل عام، حدث قدر من التقدم المشجع في تنفيذ إعلان باريس بشأن فعالية المعونات. وقد كان التقدم المحرز في مجال توافق وتنسيق المعونات ملحوظاً وإن لم يكن متساوياً. وإمكانية التنبؤ بالمعونات آخذة في التحسن. غير أن معظم التحسن في إمكانية التنبؤ بالمعونات يتعلق بالأمد القصير؛ أما إمكانية التنبؤ بها في الأمد المتوسط، وهو أمر هام للبلدان المعنية من أجل وضع وتنفيذ استراتيجيات وبرامج التنمية، فإنها لا تزال منخفضة. وهناك حاجة لتحديد آفاق أطول أمداً للالتزامات الخاصة بالمعونات ووضع قواعد أوضح للاستحقاق ودفع المعونات. وحتى مع تحقيق مكاسب فيما يتعلق ببرنامج إعلان باريس الخاص بتوافق وتنسيق المعونات، فقد ظهرت تحديات جديدة مع زيادة تعقيد نظام المعونات ودخول مانحين جدد في الصورة، واحتمال زيادة تجزؤ المعونات، وزيادة مستوى تخصيص المعونات (لأغراض محددة) من خلال المناهج الرأسية.

تؤدي زيادة تعقيد نظام المعونات إلى زيادة دور الاستراتيجيات القوية التي تنصدرها البلدان المعنية كعنصر حاسم الأهمية في فعالية المعونات. فالبلدان نفسها، المسلحة باستراتيجيات تنمية وطنية متماسكة واضحة، ترتبط بأطر موازنات وتستند إلى أنظمة وقدرات قطرية أقوى، ستكون في أفضل وضع يمكنها من التعامل مع مجموعة متعددة من مصادر المعونات وضمان اتساق المعونات مع أولوياتها الإنمائية. ويتمثل أحد التحديات لبرنامج إعلان باريس في دمج مصادر وأساليب المعونات الجديدة في إطار توافق وتنسيق المعونات. ويتبع منتدى أكرافا الرفيع المستوى الذي سيعقد في سبتمبر 2008 فرصة جيدة للتوقيت لمعالجة الأبعاد الديناميكية الجديدة لبرنامج المعونات.

**تمويل القطاع الصحي.** يجسد القطاع الصحي التحديات التي تواجه فعالية المعونات في نظام المعونات الجديد. وقد تحقق اهتمام وتمويل تأسس الحاجة إليهما بفضل المانحين الجدد وقنوات تقديم المعونات الجديدة – الصناديق الرأسية العالمية، والأموال المخصصة لأغراض محددة والمقدمة من مصادر ثنائية، والمانحين التابعين للقطاع الخاص. وقد زادت المعونات المقدمة للرعاية الصحية زيادة حادة، فضاعفت وأكثر فيما بين عامي 2000 و 2006. ولكن تعدد المانحين وقنوات تقديم المعونات والتركيز الرأسي على أمراض معدية محددة زادا من التحدي الذي يواجهه فعالية واتساق المعونات. وتتضح القضايا المتعلقة بالتوافق مع الاستراتيجيات والأولويات القطرية من أن المساندة المقدمة لسبعة بلدان أفريقية من الصناديق الرأسية لمكافحة فيروس ومرض الإيدز تتراوح بين ثلث ونصف مجموع الإنفاق على الرعاية الصحية. وقد تجاوز تمويل المانحين لمكافحة فيروس ومرض الإيدز تمويلهم لمكافحة الملاريا بنسبة 40 في المائة في غانا و 160 في المائة في رواندا، على الرغم من أن الملاريا في البلدين هي السبب الرئيسي للإصابة بالمرض والوفاة. وتتضح القضايا المتعلقة بكفاءة الاستخدام من أن حوالي نصف المعونات المقدمة للرعاية الصحية يقدم خارج إطار الموازنة، ومن وجود حالات عدم توافق بين الزيادات السريعة في الأموال المخصصة لأغراض محددة وبين القدرة الاستيعابية. وفي إثيوبيا، لم تتلق جهود تعزيز الأنظمة الصحية في الأونة الأخيرة سوى حوالي 15 في المائة من التمويل المقدم من المانحين للرعاية الصحية، مقابل 60 في المائة لمكافحة فيروس ومرض الإيدز.

غير أنه ليس من المحتم أن تحدث هذه النتائج. ومفتاح ذلك هو تحسين توافق وتكامل الصناديق الرأسية والأموال المخصصة مع الاستراتيجيات والأنظمة القطرية وتحسين التنسيق والتكامل بين المانحين. ويحتاج تعزيز الأنظمة الصحية – الموارد البشرية، والإدارة المالية والتوريدات، والمعلومات، وإطار نظم الإدارة – إلى قدر أكبر من الاهتمام في المساندة التي يقدمها المانحون. وهذا الأمر هام لتعزيز القدرات القطرية اللازمة لتخطيط وتنفيذ برامج صحية فعالة ومكاملة – خاصة بالأمراض المعدية ولكن أيضا للبرامج الأخرى المترابطة مثل صحة الأم والطفل. وقد اعترفت بالحاجة إلى قدر أكبر من التنسيق والتكامل للمبادرات التي قدمت في الأونة الأخيرة مثل الشراكة الصحية الدولية التي تجمع بين المانحين التقليديين والجدد واختيار القطاع الصحي باعتباره القطاع الذي يحظى بتركيز خاص في رصد تطبيق مبادئ باريس.

**ضمان استدامة الديون.** بينما حسنت عمليات تخفيف أعباء الديون التي نفذت بموجب مبادرة تخفيض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ومبادرة تخفيف أعباء الديون المتعددة الأطراف مؤشرات الديون، فإن استدامة (القدرة على تحمل أعباء) الديون في الأمد الطويل لا تزال تشكل تحديا لعدة بلدان بلغت مرحلة ما بعد نقطة الإنجاز. وستساعد الإدارة الحكيمة للديون كجزء من إطار سليم للاقتصاد الكلي وتنفيذ إصلاحات لبناء مرونة إزاء الصدمات الخارجية المنشأ في الحيلولة دون أن تصبح (القدرة على تحمل) أعباء الديون مرة أخرى غير مستدامة. ويتعين على الدائنين أخذ الاعتبارات الخاصة باستدامة الديون في الحسبان في قراراتهم الخاصة بالإقراض. ويعتبر إطار استدامة (القدرة على تحمل أعباء) الديون التابع للبنك-الصندوق أداة يمكن أن يستخدمها المقترضون والدائنون على حد سواء لتقييم وإدارة المخاطر.

#### 5. حشد إمكانات التجارة لتحقيق نمو قوي وإشراكي ومستدام

كان التوسع القوي في التجارة العالمية عاملا قويا في دفع عجلة النمو الاقتصادي العالمي. فقد زادت الصادرات السلعية العالمية بنسبة 14 في المائة من حيث القيمة في عام 2007، وهي نسبة أعلى كثيرا من متوسط النمو الذي بلغ 9 في المائة والذي سجل في السنوات العشر السابقة، بينما زادت صادرات البلدان النامية بمعدل أسرع بلغ 17 في المائة. وتظهر البحوث أن النمو الاقتصادي كان أسرع في البلدان التي حققت قدرا أكبر من تحرير تجارتها. وما برح تقييد التجارة يتجه نحو الهبوط في البلدان النامية في هذا العقد، وشهدت البلدان المتوسطة الدخل أكبر التخفيضات في مستوى التقييد.

**إطلاق إمكانات التجارة.** يعتبر نجاح جولة مفاوضات الدوحة أمرا حاسم الأهمية لمواصلة النمو التجاري القوي وجعل المشاركة في منافع أكثر إشراكا – وهو أمر مطلوب بدرجة أكبر الآن حيث أن ضغوط الحماية يمكن أن تشد مع التباطؤ المحتمل في نمو الاقتصاد العالمي. وثمة عقبة رئيسية تعيق إحراز تقدم وهي عدم التوصل إلى اتفاق على تحرير التجارة في المنتجات الزراعية. وتتيح أسعار المواد الغذائية المرتفعة حاليا فرصة يجب أن ينتهزها أعضاء منظمة التجارة العالمية لكسر الجمود فيما يتعلق بإصلاح سياسات التجارة في المنتجات الزراعية في البلدان المرتفعة الدخل. ذلك أن سياسات الدعم الزراعي التي تتسبب في قدر كبير من التقييد والتشويه والتي توصل هذه البلدان تطبيقها تضر بالمستهلكين لديها وبالمنتجين في البلدان النامية، بما في ذلك عدد من أشد البلدان فقرا.

والصلة بالنمو الزراعي في البلدان الفقيرة تجعل إصلاح هذه السياسات هاما بشكل خاص لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة. ويتعين أن تستهدف نتائج جولة مفاوضات الدوحة إحداث خفض كبير في الحواجز أمام التجارة في المنتجات الزراعية. ويتوقف على ذلك الجزء الأكبر من المنافع التي يحتمل أن تحققها جولة مفاوضات الدوحة. كما أن تحمل البلدان النامية التزامات هامة خاصة بالسياسات التجارية أمر جوهري لتحقيق إمكانات التجارة من أجل التنمية، بما في ذلك استغلال المجال الكبير المتاح لزيادة التجارة فيما بين هذه البلدان. لدى البلدان النامية مستويات أعلى لتقييد التجارة في المتوسط مما لدى البلدان المرتفعة الدخل، ولديها أنظمة سياسات تجارية أكثر حيادية فيما بين الزراعة والتصنيع. وقد انخفض إلى حد كبير انتشار السياسة التقليدية الخاصة بفرض ضرائب على الزراعة في كثير من البلدان النامية. ومنذ منتصف الثمانينيات (من القرن الماضي)، ظل إجمالي المساندة المعادلة للدعم المقدم إلى المزارعين في البلدان المتقدمة عاليا فبلغ حوالي 200 بليون دولار سنويا ولكنه انقل في البلدان النامية من مبلغ سالب (مما يعني فرض ضرائب فعلية) قدره حوالي 100 بليون دولار سنويا إلى مبالغ موجبة مما يعني تقديم مساندة إيجابية تتراوح بين الصغيرة والمعتدلة (ما عدا في أفريقيا حيث لا يزال نظام السياسات التجارية بشكل عام يفرض ضرائب على المزارعين). وتتيح جولة مفاوضات الدوحة فرصة للبلدان النامية لتثبيت الموقف الحالي للسياسات التجارية المتعددة القطاعات المحايدة نسبيا، ولجني مكاسب الكفاءة الناجمة عن مواصلة تخفيض مستويات الحماية المطبقة.

**تشجيع الإشراكية في استغلال الفرص التجارية.** يتطلب تمكين الشركات من استغلال الفرص التي خلقها تحرير التجارة وزيادة إمكانية الوصول إلى الأسواق سياسات تكميلية وراء الحدود لتحسين القدرة على المنافسة وقدرات الاستجابة في جانب العرض. ولسياسات

الخدمات أهمية خاصة. فنوعية وتكلفة خدمات مثل النقل، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والتمويل تعتبران من العوامل المحددة الرئيسية للقدرة على المنافسة. وتظهر البحوث أن البلدان التي تمتلك خدمات لوجيستية تجارية أفضل تحقق نجاحا أكبر في الاندماج في الأسواق العالمية. وعادة ما تكون قدرة البلدان الفقيرة على المنافسة مقيدة بضعف الخدمات اللوجيستية التجارية. وقد سعت بلدان نامية كثيرة إلى تحسين نوعية الخدمات اللوجيستية الرئيسية عن طريق فتحها أمام المنافسة الأجنبية. غير أن أنظمة التجارة في الخدمات في معظم البلدان النامية لا تزال تقييدية نسبيا. ومعظم إجراءات تحرير التجارة في الخدمات التي اتخذت حتى الآن تمت من جانب واحد. وتتيح جولة مفاوضات الدوحة فرصة لاستخدام منظمة التجارة العالمية كألية لتعزيز تحرير (التجارة في) الخدمات. يتعين زيادة المعونات من أجل التجارة زيادة كبيرة لمساعدة البلدان على معالجة القيود وراء الحدود المفروضة على قدرتها على استغلال الفرص التجارية. ومن الأهمية بمكان بشكل خاص بالنسبة لأقل البلدان نموا، التي يقع معظمها في أفريقيا، والتي غالبا ما يكون القيد المفروض عليها هو انعدام القدرات التجارية والقدرة على المنافسة الناجمين عن ضعف الخدمات اللوجيستية مثل البنية الأساسية ذات الصلة بالتجارة وخدمات الجمارك، وليس إمكانية الوصول إلى الأسواق. وقد أحرز تقدم في الأونة الأخيرة في مجال المعونات من أجل التجارة، كما يتضح من المبادرة الرامية إلى تحسين الإطار المتكامل للمساعدات ذات الصلة بالتجارة المقدمة إلى أقل البلدان نموا واستعداد المانحين لتقديم التزامات للصندوق الائتماني ذي الصلة من أجل مساندة عملياته. فقد زادت المعونات من أجل التجارة بنسبة 10 في المائة في عام 2006 لتبلغ مجموعا إجماليا يقدر بحوالي 23 بليون دولار، ووجه أكثر من نصفها إلى البنية الأساسية الاقتصادية. غير أنه لم يتدفق سوى نصف المجموع إلى البلدان المنخفضة الدخل، وحوالي الربع فقط إلى أقل البلدان نموا.

**تسهيل نقل التكنولوجيات الصديقة للبيئة.** للسياسة التجارية والمعونات من أجل التجارة أيضا دور يجب أن تلعبه في مكافحة الاحترار العالمي ومساندة التنمية المستدامة عن طريق نقل واعتماد التكنولوجيات الصديقة للبيئة. وجدير بالذكر أن الحواجز التجارية التي تواجه السلع والخدمات البيئية، مثل المنتجات التي تولد الطاقة بطرق أكثر صداقة للبيئة أو تستخدم الطاقة بطرق أكثر كفاءة، تكون في أعلى مستوياتها عادة في البلدان المنخفضة الدخل، وتتوازي مع النمط العام لتقييد التجارة. من المنظور البيئي، تعتبر أفضل سياسة تجارية هي السياسة التي تشجع استخدام أكفأ السلع والخدمات البيئية. ويمكن لإلغاء السياسات التي تقيد التجارة في مثل هذه المنتجات، ومساعدة المنتجين في البلدان النامية على الاستفادة بدلا من الخسارة من مبادرات مثل وضع علامات مميزة للكربون، أن تساعد في حشد إمكانات التجارة لمساندة النمو القوي والإشراكي وتحسين النواتج البيئية. وتكملة للسياسة التجارية، يمكن لتبسيط حقوق الملكية الفكرية وقواعد الاستثمار تقديم مساعدة إضافية في نقل واستيعاب التكنولوجيات الأكثر كفاءة، وهو ما يمكن أن يساعد في جوانب التخفيف والتكيف في مكافحة تغير المناخ.

#### 6. تعزيز المساندة المقدمة من المؤسسات المالية الدولية للتنمية الإشرافية والمستدامة

كيف يجب على المؤسسات المالية الدولية- بنوك التنمية المتعددة الأطراف وصندوق النقد الدولي - أن تعزز وتصفّل المساندة المقدمة لبرنامج العمل الوارد أعلاه لتحقيق التنمية الإشرافية والمستدامة؟ مابرح صافي التدفقات المالية للبلدان النامية من المؤسسات المالية الدولية ينخفض بالنسبة لمصادر التمويل الأخرى. ففي عام 2007، بلغت حصة المؤسسات المالية الدولية في صافي المساعدات الإنمائية الرسمية 8 في المائة فقط وتحول صافي تدفقات الموارد غير الميسرة بصورة ضئيلة إلى الجانب الإيجابي في عام 2007 بعد أن ظلت التدفقات سالبة بدرجة كبيرة لمدة أربع سنوات. ولكن انخفاض الدور التمويلي النسبي للمؤسسات المالية الدولية لا يعني أنها أصبحت أقل أهمية. ذلك أن المقياس الحقيقي لتأثيرها يجب أن يأخذ في الاعتبار التعزيز الإنمائي الذي حققه بما يتجاوز دورها التمويلي المحدود. ولا يزال تأثيرها من خلال التعزيز عاملا رئيسيا في تحقيق العمل الجماعي بشأن الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة والنواتج ذات الصلة بالتنمية وبشأن السلع العامة العالمية والمحلية المتزايدة الأهمية. وينعكس إدراك المساهمين في هذه المؤسسات لهذا الأثر الأعم من خلال التعزيز في التعهدات القياسية التي قدمت في العام الماضي للعملية الخامسة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية والعملية الحادية عشرة لتجديد موارد صندوق التنمية الأفريقي.

**الاستجابة للتغيير: أطر استراتيجية جديدة.** تواجه المؤسسات المالية الدولية سيقا يمثل تحديا لها وهو التغيير السريع الذي أحدثته العولمة، والنظام المالي الدولي الأخذ في التطور، والتمايز المتزايد في احتياجات المتعاملين معها من مختلف البلدان المنخفضة الدخل، والدول الهشة، والبلدان المتوسطة الدخل. ويتعين عليها تكييف استراتيجياتها لتلائم هذا التغيير. ومع أن عملية التكيف مستمرة منذ بعض الوقت، فإن جميع المؤسسات المالية الدولية شرعت على مدى السنة الماضية في إجراء استعراضات استراتيجية رئيسية وأدخلت تغييرات هامة. وتغطي هذه التغييرات الاستراتيجية ثلاثة موضوعات مشتركة:

- أولا التغيير في محور التركيز على المتعاملين ونموذج العمل وذلك لتشجيع العولمة الإشرافية والمستدامة. ويتمثل أحد جوانب هذا التغيير في صفّل التركيز على البلدان المنخفضة الدخل والدول الهشة، وكذلك على التجمعات الرئيسية للفقراء داخل البلدان المتوسطة الدخل، من أجل ربط "أدنى بليون" من سكان العالم بالاقتصاد العالمي. وثمة تغيير آخر وهو تعزيز عمليات القطاع الخاص، حيث أن استجابة القطاع الخاص في جانب العرض أمر جوهري لجني المنافع الكاملة للعولمة. والعامل المشترك في هذه التغييرات هو التمايز الأشد في الأدوات والخدمات المقدمة لمختلف المتعاملين.
- ثانيا التوجه نحو خدمات المعرفة كوسيلة حاسمة الأهمية لتحقيق التعزيز الإنمائي وكرابط يربط بين الشركاء في التنمية - عن طريق بناء القدرات الاستيعابية القطرية، وتعزيز الاستراتيجيات القطرية، ومساندة الفعالية الإنمائية، وتعميم استخدام أفضل الممارسات، وتطوير قاعدة معارف مشتركة. وهناك طلب على خدمات المعرفة من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل على السواء، ولكن هناك حاجة إلى الابتكار من أجل زيادة المرونة ودرجة الاستجابة. كما أن البلدان المتوسطة الدخل تمثل تجارب عملية يمكن للمؤسسات المالية الدولية استغلالها بصورة متزايدة من أجل تعميم استخدامها في البلدان المنخفضة الدخل.
- ثالثا التركيز المتزايد على السلع العامة العالمية والإقليمية، من خلال الإجراءات التنحلية المباشرة وعن طريق خلق بيئة تمكينية لتعزيز دور القطاع الخاص. وتغطي هذه السلع العامة استقرار الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي العالمي، والنظام المالي الدولي،

والتجارة، ومكافحة الأمراض المعدية، والموارد البيئية العالمية المشاع، والتكامل الاقتصادي الإقليمي، وسلع المعرفة العالمية والإقليمية. ويشكل التركيز المتزايد على السلع العامة العالمية والإقليمية تحدياً للمؤسسات المالية الدولية التي كان جزء كبير من نموذج عملها يدور حول البرامج القطرية.

وسيكون النجاح في تنفيذ هذه التغييرات الاستراتيجية حاسم الأهمية في قدرة المؤسسات المالية الدولية على زيادة تأثيرها عن طريق تعزيز أصولها وأنشطتها. كما سيكون التقدم المحرز في الجهود المبذولة حالياً لتكييف هياكل أنظمة الإدارة - حصص الأعضاء، والصوت المسموع، والمشاركة - هاما لاستمرار فعالية هذه المؤسسات.

**ضمان نواتج قوية للعمليات في إطار التغيير.** في خضم عملية التغيير الاستراتيجي هذه، سجلت بنوك التنمية المتعددة الأطراف أداء قويا بشكل عام في عملياتها المالية خلال عام 2007. فقد بلغ إجمالي مدفوعاتها رقما قياسيا قدره 49 بليون دولار. وكانت التدفقات الميسرة والتدفقات غير الميسرة للهيئات غير السيادية أكثر العناصر ديناميكية. فقد زادت التدفقات الميسرة بنسبة 11 في المائة لتبلغ أكثر من 12 بليون دولار، وأظهرت التدفقات لمنطقة أفريقيا أسرع معدلات الزيادة. وزادت مساندة بنوك التنمية المتعددة الأطراف لمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء بأكثر من الضعف منذ عام 2000. وتشكل قدرات التنفيذ (بما فيها القدرات الائتمانية) العقبة الرئيسية أمام زيادة التمويل الميسر. وزادت التدفقات غير الميسرة من بنوك التنمية المتعددة الأطراف إلى الهيئات غير السيادية إلى أكثر من 13 بليون دولار في عام 2007، أي أنها زادت أربعة أمثال منذ عام 2000. وقد أسهمت مؤسسة التمويل الدولية بنصف هذه التدفقات وأسهم بالنصف الباقي الفروع المختصة بالقطاع التابعة لبنوك التنمية المتعددة الأطراف. ومن الأمور المشجعة أن التدفقات غير السيادية إلى منطقة أفريقيا زادت أيضا بأكثر من الضعف منذ عام 2000. وكان من بين الابتكارات الهامة التي أدخلها البنك الدولي للإنشاء والتعمير/مؤسسة التمويل الدولية في عام 2007 إنشاء صندوق إصدار السندات العالمية بالعملة المحلية في الأسواق الناشئة. كما زادت الضمانات والتمويل المشترك وعمليات الصناديق الاستثمارية. ويبلغ متوسط نسبة التعزيز للضمانات المقدمة من المؤسسة الدولية للتنمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير حوالي 10 إلى 1). ومن ناحية أخرى، كان الإقراض غير الميسر للهيئات السيادية، الذي بلغ حوالي 23 بليون دولار في عام 2007، ثابتا بشكل عام، مع وجود تفاوتات كبيرة حسب الظروف السائدة في البلدان المنفردة. والتحديات أمام المشاركة الفعالة في الدول الهشة معقدة بشكل خاص. فالاحتياجات في هذه البلدان هائلة، نظرا لأنها أبعد كثيرا عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة، ولكنها تمثل أطرا صعبة تتعلق بالسياسات وإدارة نظام الحكم بالنسبة للتقديم الفعال للتمويل والخدمات الإنمائية. ومع ذلك، زادت تدفقات بنوك التنمية المتعددة الأطراف إلى الدول الهشة بحوالي 55 في المائة في فترة السنوات 2002-2007، فبلغت 2.4 بليون دولار. ونظرا لأن بعض هذه الدول تنتقل من بناء السلام إلى بناء الدولة، فإن الطلب على المساندة من بنوك التنمية المتعددة الأطراف سيستمر في الزيادة. ويعتبر وضع وتنفيذ استراتيجيات عمليات فعالة للدول الهشة عاملا رئيسيا في إسهام المؤسسات المالية الدولية في برنامج العمل الخاص بتحقيق التنمية الإشرافية والمستدامة.

وتعتبر استراتيجيات التنمية القوية التي تصدرها البلدان المعنية (استراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء أو الأطر الاستراتيجية المعادلة) أمرا رئيسيا لتحقيق فعالية التنمية، وهي أكثر أهمية في ظل نظام معونات متغير يتسم بتعددية مصادر المعونات وأساليب تقديمها. ويعتبر تعزيز الاستراتيجيات القطرية محور تركيز هاما لخدمات المعرفة وبناء القدرات التي تقدمها المؤسسات المالية الدولية. ففي عام 2007، اعتبر أن نسبة 13 في المائة من البلدان المنخفضة الدخل لديها أطر عمليات جيدة التطوير بينما اتخذت نسبة أخرى تبلغ 67 في المائة إجراءات هامة لإعداد مثل هذه الأطر (الأرقام المقابلة الخاصة بعام 2005 كانت 8 في المائة و 56 في المائة، على التوالي). وتظهر هذه الأرقام إحرار تقدم ولكنها تظهر أيضا وجود تحد مستمر. ويشترك صندوق النقد الدولي وبنوك التنمية المتعددة الأطراف في جهود لتعزيز المساندة التحليلية والمشورة المتعلقة بالسياسات، وتكييفهما بصورة أفضل حسب احتياجات المتعاملين المختلفين، وتحسين تأثيرهما.

وتحرز المؤسسات المالية الدولية تقدما في تحقيق التوافق والتنسيق في إطار إعلان باريس، ولكن استقصاءات الرصد تظهر وجود مجال للتحسين في عدة أبعاد: استخدام الأنظمة وأطر التنفيذ القطرية؛ والأساليب المتسمة بالكفاءة للعمليات المشتركة والمناهج البرمجية وتلك التي تغطي قطاعا بأكمله؛ وإمكانية التنبؤ بحجم المساندة. ويشكل التنسيق في إطار نظام المعونات المتغير، مع ظهور أدوات جديدة مثل الصناديق الرأسية التي ارتبطت بتقديم حوالي 3.5 بليون دولار في السنة الماضية، تحديات جديدة. ففي عام 2007، حدد تقرير لجنة استعراض خارجية (تقرير مالان) مجالات لتعزيز التعاون بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بما في ذلك مجال إدارة الأزمات، والعمل على حل قضايا قطاع الموازنة والقطاع المالي، والمساعدات الفنية.<sup>6</sup> ويجري الآن تنفيذ توصيات اللجنة بموجب خطة عمل مشتركة أعدها جهازا الإدارة خلال السنة.

**تحسين رصد النتائج.** تحرز المؤسسات المالية الدولية تقدما في تعزيز التوجه نحو تحقيق النتائج في عملياتها ومساندة قدرات البلدان الشريكة على الإدارة من أجل تحقيق النتائج. وقد وضعت مجموعة متنوعة من منهجيات المتابعة والتقييم الداخلية والخارجية لرصد أداء ونتائج المؤسسات المالية الدولية. وتظهر النتائج التي توصلت إليها هذه العمليات على مدى السنة الماضية نتائج متفاوتة. فقد حدثت تحسينات في تنفيذ البرامج الرئيسية مثل نواتج التنمية المستهدفة في نظام قياس النتائج في إطار العملية الرابعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، وخطة العمل الخاصة بأفريقيا وخطة العمل الخاصة بالبنية الأساسية اللتين وضعهما البنك الدولي. وتظهر مؤشرات نظام التقييم المقارن التابع لبنوك التنمية المتعددة الأطراف إحرار تقدم في عدة أبعاد من برنامج العمل المستند إلى النتائج، مثل التوجه نحو تحقيق النتائج في استراتيجيات المساعدات القطرية والعمليات ذات الصلة بالمشروعات وتصميم وتنفيذ البرامج. ولكن المؤشرات توضح أيضا الحاجة إلى بذل جهود أقوى لربط تخصيص الموارد، والحوافز، والتعلم المؤسسي، بالنتائج. وتضمنت النتائج التي توصلت إليها التقييمات المستقلة التي أجرتها المؤسسات المالية الدولية على مدى السنة الماضية الحاجة إلى مواصلة تبسيط المشروطة

<sup>6</sup> صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. 2007. تقرير لجنة الاستعراض الخارجية عن التعاون بين البنك والصندوق. OM2007-0014، واشنطن العاصمة.

(الشروط)، وتصحيح نقص الاستثمار في السلع العامة الإقليمية، وتحقيق مزيد من التقدم في مجال إزالة المركزية، وتحسين الأثر الإنمائي لمشروعات القطاع الخاص. وبشكل عام، يتعين أن تطور منهجيات رصد النتائج محور تركيز أقوى على النتائج الحقيقية على أرض الواقع، مثل الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة، بدلا عن التركيز على العمليات. كما أن هناك حاجة إلى مساندة منسقة أقوى لبناء القدرات القطرية على تجميع بيانات التنمية.

**الارتقاء إلى مستوى التحدي البيئي.** تجسد البرامج المساندة لاستدامة البيئة اشترك المؤسسات المالية الدولية المتزايد في تقديم السلع العامة العالمية. فعلى مر السنين، زادت هذه المؤسسات أنشطتها البيئية – في مجالات الطاقة ومكافحة التلوث والمياه والأراضي والتنوع البيولوجي والمؤسسات البيئية. وقد مثلت هذه الأنشطة نسبة 12-15 في المائة من إقراضها في السنوات الأخيرة. وبالنسبة للمستقبل، ستمثل أولوية رئيسية في التصدي للتحدي المتزايد بتغير المناخ. وللمؤسسات المالية الدولية دور حاسم الأهمية يتعين أن تقوم به في مساندة العمل الجماعي العالمي لمكافحة تغير المناخ. وهي تعمل بنشاط على وضع استراتيجيات جديدة لزيادة العمل في هذا المجال. وثمة مثال على ذلك هو إطار الاستثمار في الطاقة النظيفة. وستشمل العناصر الرئيسية لاشتراكها ما يلي:

- دمج العمل الخاص بالمناخ في العمل الإنمائي الأساسي؛
- تقديم تمويل ابتكاري وميسر، مثل صندوق البيئة العالمية، وتمويل الكربون؛
- زيادة دور الأسواق، مثل برنامج تسهيلات شراكة الكربون وبرنامج تسهيلات شراكة كربون الغابات؛
- تسهيل تطوير وتعميم استخدام التكنولوجيات الجديدة؛
- خلق بيئة تمكينية لاستغلال إمكانات القطاع الخاص – إشراك مؤسسة التمويل الدولية والفروع المختصة بالقطاع الخاص التابعة لبنوك التنمية المتعددة الأطراف الأخرى؛
- زيادة البحوث الخاصة بالتخفيف والتكيف، مثل دراسات النمو القطري الذي تنتج عنه انبعاثات كربون منخفضة.